



موضوع نقاش حاد بين المرشحين للانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة

تصويت الأجانب غير الأوروبيين في الانتخابات المحلية

الانتخابي للرئيسيات المقبلة، والمتصل بمشاركة الحاليات الأجنبية غير الأوروبية في الانتخابات المحلية، أضحي موضوع نقاش عام يخلف ردود فعل بينة لدى الأوساط السياسية الفرنسية، إذ بز على الفور عدد كبير من المناهضين لفكرة طرحه نظراً لكونه — حسب رأيهما — يقصد من ورائه جلب واستعماله أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية وال محلية التي يقترب موعد استحقاقاتها بفرنسا. بينما يتقد آخرون فكرة عرض هذا المقترن ضمن برنامج الانتخابات الرئاسية تكون التيار اليميني المتطرف يستعمله مطية وذرعة لتوجيه نعوت واستفزازات عنصرية ضد المهاجرين، معتبرين أن هذا المقترن من جراء ما يفرزه من تصريحات داعية إلى نبذ الخصوصيات الثقافية وإلى استنفار الكراهية حول طرق العيش التي تميز الحاليات المهاجرة والشارق الاجتماعية المنحدرة من أصول إفريقية وMagaribية. ثم هناك من يرى أن هذا المقترن مطروح للنقاش لكي يصرف انتظار العامة عن المشاكل التي أصبحت تتخطى فيها الطيبة الفرنسية الوسطى من جراء الأزمة الاقتصادية التي تجعل الوضع السياسي والاقتصادي اليوم بفرنسا يدعى بالآخر إلى فتح نقاش عام حول السياسات العمومية المتعلقة بالتعليم والصحة والتلاعده والبطالة وحول عدد من المشاكل التي تخص الحياة اليومية للمواطن الفرنسي وتهمه عن كثب. أخيراً، ورجوعاً إلى المقترن المتعلق بفتح الأجانب غير الأوروبيين حق المشاركة في الانتخابات المحلية بفرنسا، يتشدد من خلال الجداول القائم حوله بين قطبي اليمن واليسار الفرنسيين في إطار حملة الانتخابات الرئاسية الحالية أنه سوف يظل خلال سنتين طويلة اقتراحها عسير التتحقق، وتبقى إمكانية القبول به كطرح سياسي بديل مؤجلة إلى أجل بعد وغير مسمى، مما يعني بشكل قوي وعميق عملية الاندماج الحقيقي للحاليات الأجنبية، الإفريقية والمغاربية في المجتمع الفرنسي.

ولم تسفعها الخطوط في التوجه نحو الأسلاك التعليمية والدراسية المتواجدة في المدارس والمعاهد العليا التي تؤهل إلى امتهان الحكومة الإدارية العمومية وإلى التمرس على تدبير الشأن السياسي، الثنائي والديمقراطى. لقد انتهت المسؤولون الفرنسيون إلى هذا الشخص المفترض قرروا قبل بضع سنوات أن تفتح أمام التلاميذ والطلبة التجاء من أبناء الحاليات الأجنبية والأفريقية وغيرها من الحاليات الأجنبية بفرنسا أبواب المدارس والمعاهد العليا وإرادة من طرف الدولة الفرنسية، ولهذا الرفض مبررات أخرى غير المبرر المذكور المهمة بتلقي العلوم السياسية وبإسهام والمنطوق به. إذا كان هناك من أسباب تدعو الطبقة السياسية الحاكمة بفرنسا إلى رفض منح الأجانب حق المشاركة في الانتخابات المحلية فإن البعض منها يمكن في كون الحاليات الأجنبية كونواة إلى فرنسا من خارج بلدان المجموعة الأوروبية لم تتح لها بكيفية متساوية إلى توفير الفرص الممكنة لتكوين الشباب تكويناً يؤهله إلى تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام وإلى المشاركة الديمقرطية بشكل فعلى عبر الترشح والتصويت في الاستحقاقات الانتخابية. غالباً ما تقدم أحزاب اليسار الفرنسي وعلى رأسها الحزب الاشتراكي في لوائحها الانتخابية أسماء شباب ينحدر من الهجرة المغاربية والإفريقية لكنها تبقى في غالبية الأحوال محاولات صورية يقصد من ورائها جلب أصوات الناخبين من بين الحاليات الأجنبية المقيمة في فرنسا، وحتى إذا ما أسعف الحظ الشباب المرشح ضمن اللوائح الحزبية المذكورة فإن مسؤوليتهم تنحصر داخل الجماعات المحلية في المقاعد الاستشارية التي يحصلون عليها ويظلون قابعين بها إلى أن يحل أجل الاستحقاقات الانتخابية الموالية، إذ نادرًا ما تتعدي هذا المقام وتنوصل إلى شغل مراكز المسؤولية المتعلقة بتسخير البلديات والجماعات المحلية.

مقترن الحزب الاشتراكي

الفرنسي المعروض ضمن برنامجه

منحت بموجبها حق المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية إلى المهاجرين الأوروبيين المقيمين على أرضها في إطار قانون أوربي موحد في هذا الشأن. لكن، على العكس من ذلك، لا يزال هناك ما يحول دون اتخاذ إجراءات مماثلة في حق المهاجرين الوافدين إلى فرنسا انطلاقاً من طرف الأقطاب السياسية الفرنسية وعلى رأسها أحزاب اليمن والوسط. غالباً ما تقدم هذه الأقطاب كمبر لرفضها ذلك كون الدستور الفرنسي لا يمنح لغير الفرنسيين حق المشاركة في الانتخابات بفرنسا وإن هذا الحق له ارتباط مباشر ووثيق بالجنسية الفرنسية. لقد سبق لفرنسا أن قامت باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة التي

الجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين غير الأوروبيين المقيمين في فرنسا بمنح هؤلاء حق التصويت على غرار ما قامت وتقوم به دول أوربية أخرى في حق المهاجرين المقيمين على أراضيها، لكن نداءات تلك الجمعيات سرعان ما تقابل بالرفض من طرف الأقطاب السياسية الفرنسية وعلى رأسها أحزاب اليمن والوسط. غالباً ما تقدم هذه الأقطاب كمبر لرفضها ذلك كون الدستور الفرنسي لا يمنح لغير الفرنسيين حق المشاركة في الانتخابات بفرنسا وإن هذا الحق له ارتباط مباشر ووثيق بالجنسية الفرنسية. لقد سبق لفرنسا أن تجاوز مدة إقامتهم بفرنسا عشر سنوات، لكنه سرعان ما أعلن بعد توليه منصب الرئاسة بأن ذلك الحق لن يكون منحها للأجانب إلا إذا كان

من المؤشرات ما يكفي ليدل بشكل قاطع على أن فكرة إشراك الأجانب غير الأوروبيين في الاستحقاقات الانتخابية المحلية بفرنسا سوف تظل مواجهة برفض مطلق من طرف مختلف أقطاب اليمن الفرنسي التي ترى أن أي مشروع قانون متعلق بها يجب أن يظل معلقاً إلى أجل غير مسمى، لقد سبق للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن أعلن خلال الحملة الانتخابية التي قادته في سنة 2007 إلى كرسى رئاسة الجمهورية الفرنسية بأنه سوف يعمل على منح حق التصويت في الانتخابات المحلية للأجانب غير الأوروبيين الذين تصل أو تتجاوز مدة إقامتهم بفرنسا عشر سنوات، لكنه سرعان ما أعلن بعد توليه منصب قيادي في الحزب الاشتراكي بخصوص إمكانية منح الأجانب غير الأوروبيين حق المشاركة في الاستحقاقات المحلية في حال فوز المرشح الاشتراكي "فرانسوا هولاند" في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 6 ماي المقبل، هذا في الوقت الذي ظلت أحزاب اليمن الفرنسي ترفض إقرار هذا الاجراء منذ قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 في عهد رئيسها الأول شارل ديغول. بعدما تمكن الحزب الاشتراكي الفرنسي من الفوز في انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت في نهاية السنة الفارطة، يادر نوابه البرلانيون إلى تحرير القانون المذكور في المجلس ذاته أملأ منهـم في التوصل إلى حد تمكن الأجانب غير الأوروبيين المقيمين بفرنسا من المشاركة في الاستحقاقات المحلية عبر السماح لهم بالتصويت وكذا بالترشح لتبـوا مقاعـد كـمسـتـشارـين جـمـاعـين. وقد عبر المرشح الاشتراكي "فرانسوا هولاند" في مرات عديدة طيلة الحملة الانتخابية الرئاسية التي يخوضها حالياً عن عزمـه على إقرار هذا الحق دستوريـاً وبدون تردد في حال فوزـه. ولا تزال تصريحاته في هذا النـاب تـختلف ردـود فعلـ بينـة تـصدرـ عن مختلف مـكونـات القـطبـ الـيمـنيـ الفـرنـسيـ التي لا تـترددـ منـ جـهـتهاـ فيـ التـعبـيرـ عـنـ رـفضـهاـ لـهـذاـ الإـجـراءـ جـملـةـ وـتفـصـيلاـ. وهـنـاكـ

لطاماً نادت
 المختلف

